

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

د. بلعيد محمد
جامعة قسنطينة 2

ملخص:

أصبح التنوع الاقتصادي مصدر قلق الكثير من الدول النفطية التي تعاني من خلل شديد في اقتصاداتها نتيجة اعتمادها على قطاع النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل القومي، حيث كان يؤدي في الغالب مثل هذا الوضع إلى عدم تنوع النشاط الاقتصادي و ظهور المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية، مما اضطر العديد من هذه البلدان تبني إستراتيجية لتنوع الاقتصاد، والتي استهدفت من خلالها إحياء وتحريك مختلف القطاعات خارج المحروقات، لاسيما وأن ذلك سيسمح لها بتوفير مصادر أخرى للدخل على المدى الطويل. و تعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي عملت منذ استقلالها على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تنفيذ العديد من السياسات والخطط التنموية الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف أول ثم التصدير بعد ذلك كهدف ثان، هذا ما سيتيح لها تحقيق الاستقلال الاقتصادي و بلوغ الصعود الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، تنوع مصادر الدخل، الاكتفاء الذاتي، الاستقلال الاقتصادي، الصعود الاقتصادي.

Abstract:

Economic diversification has become a matter of concern for a lot of petroleum countries suffering from a severe imbalance in their economies as a result of its dependence on the hydrocarbon sector as the only source of national income, where such a situation led to a lack of diversity of economic activity resulting in financial problems and economic and social forced many of these countries to adopt economic diversification strategy that targeted from which to revive and move the various sectors outside of fuel, especially since it will allow them to provide a fraternal sources of income in the long term. And Algeria is one of those countries that have worked since independence to achieve economic diversification through the implementation of many of the policies and development plans aimed at achieving self-sufficiency as a first target and then export then as a second target, this is what will allow it to achieve economic and attain economic rise of independence..

Key words: economic diversification, diversify sources of income, self-sufficiency and economic independence, economic ascent.

المقدمة:

نحن اليوم في عالم متعدد الأقطاب يوفر كل فرص الشراكة الاقتصادية في جميع المجالات والقطاعات لذلك فالطريق مفتوح أمام كل الدول نحو تنمية وتنوع اقتصادياتها من خلال وضع إستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لترقية مستوى الاستثمار العام والخاص، وهذا على غرار دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية التي حققت درجة كبيرة من التنمية والتنوع في الاقتصاد ومن ثم الصعود و الاندماج في العولة الاقتصادية سواء كان ذلك من خلال سياسات وإستراتيجيات تنموية مستقلة وذاتية أو من خلال سياسات وإستراتيجيات تنموية مستلهمة من تجارب الدول المتقدمة، والجزائر حاليا مطالبة ببناء اقتصاد منتج ومتنوع يضمن الصعود الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول. تملك الجزائر الإمكانيات والفرص التي تمنح لها خيارات متعددة لمواجهة أي أزمة اقتصادية ومالية، والانتقال بالاقتصاد من وضع يعتمد فيه على مداخل البترول إلى وضع يعتمد فيه على مداخل عدة قطاعات اقتصادية وفق إستراتيجية اقتصادية طموحة.

إشكالية الدراسة أي إستراتيجية للتنوع الاقتصادي في ظل الفرص المتاحة وتوافر الشروط والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر؟

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

في هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم وإجابة للإشكالية قسمنا الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول: شروط تحقيق التنوع الاقتصادي مع الأخذ بمظاهر التنوع الاقتصادي في بعض التجارب المعروفة.

المحور الثاني: المزايا النسبية للجزائر، الإمكانيات والفرص .

المحور الثالث: دور الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

المحور الرابع: التنوع الاقتصادي المطلوب.

المحور الأول: التنوع الاقتصادي، تجاربه، شروطه

سعت العديد من الدول النامية إلى تطبيق إستراتيجيات لتحقيق التنوع والصعود الاقتصادي من خلال تنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية التي مكنتها من التحول إلى دول صاعدة حيث أمست نماذج و تجارب حية يحتذي بها البعض الآخر من الدول التي تطمح هي كذلك إلى بلوغ هذا الهدف و المتوقف عموما على توفير روح التحدي و تقديس العمل وتوفير الشروط و استغلال الفرص و الإمكانيات المتوفرة .

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه

1- مقدمة في التنوع الاقتصادي:

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.(1)، ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات(2) وبشكل عام فالتنوع مرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.(3)، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.(4) وبالتالي ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة للارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.(5)

وبناء على ما سبق يتضح جلياً بأن تجسيد التنوع يركز في الأساس على تحقيق هذه الأشكال الأربعة وهي:

- تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة بحيث يتشكل الدخل الوطني من مساهمة العديد من القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

- تنوع النشاط الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الواحد.

- تعدد المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد.

- تنوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الواحدة .

2 - أهداف التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

إن إستراتيجية التنوع الاقتصادي تهدف في الغالب إلى:

- ضمان ديمومة توازن و استقرار الاقتصاد الوطني في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار وبالتالي زيادة فرص القضاء على البطالة والفقر.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستقلال الاقتصادي.
- الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- تحقيق الصعود الاقتصادي.
- تنوع مصادر تمويل ميزانية الدولة

إن تنمية الاقتصاد في الأصل هي قائمة على نظرية التنوع بحيث لا يجب أن تكون على حساب السعي نحو خلق ميزة تنافسية لقطاع أو سلعة ما، حيث أن إستراتيجية التنوع لا بد أن تكون مقرونة بتحسين وإعطاء صبغة تنافسية للإنتاج ككل حتى يستطيع المنافسة و من ثم الولوج إلى الأسواق العالمية. فمبدأ التنافسية في ظل العولمة يفرض على الدولة الواحدة أن تكون لها ميزة تنافسية في إنتاج معين أو قطاع معين اعتمادا على خصوصية اقتصادية تتمكن من خلالها البقاء في الأسواق العالمية.

ثانيا: بعض التجارب الدولية في تحقيق التنوع الاقتصادي

1- التجربة الماليزية كتجربة ناجحة في تحقيق التنوع الاقتصادي:

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فدولة ماليزيا نهضت نهوضا كبيرا في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية، فنجحت في الانتقال من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير وذلك بالاهتمام بجانين أساسيين هما: (6)

- الاندماج في اقتصاديات العولمة.
- الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.
- ويمكن تلخيص أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية في:
- الاعتماد على الإنسان كأساس للتنمية.
- تظافر جهود الحكومة والشعب.
- توفر شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساسي في التقدم الاقتصادي.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنطقة (آسيان) التي كانت قد أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحته مكانة في سلم الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاد العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني.
- الالتزام بخطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيودا مشددة على سياستها النقدية.
- تدخل الحكومة الماليزية من خلال رفضها تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات السابقة.

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

- تحسين المؤشر الاجتماعي لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والصحية للسكان الأصليين.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها معظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية، الرأسمالية، الوسيطة)، وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا، إذ تعتبر سبب ونتيجة في نفس الوقت.
- البرامج التنموية الماليزية جاءت في سبيل تطوير الموارد البشرية أولا من خلال معالجة الفقر والجهل و تحسين الصحة، والاقتصادية ثانيا من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الزراعية، الصناعية، الخدمية. ووصولاً إلى رؤيا 2020.

- معالجة أزمة سنة 1997 بأجهزة وطنية فرض من خلالها قيودا على السياسة النقدية بإشراف البنك المركزي الماليزي رغم تحذيرات الصندوق والبنك الدولي وبذلك خرجت ماليزيا من الأزمة خلال سنتين لتواصل مسيرتها في التنمية بالشروط الوطنية.
- تأهيل القطاع الزراعي من خلال تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة.
- الاقتداء بالتجربة اليابانية في التصنيع والتعاون معها، حيث أن اختيار اليابان لأنها تتناسب معها في جميع النواحي.

2 - أسباب فشل دول الخليج النفطية في تحقيق التنوع الاقتصادي:

- رغم خطط التنمية المتعاقبة من أول خطة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية لدول الخليج على تنوع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي، وقد فشلت جميع المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، حيث مازال القطاع الحكومي مسنودا بالقطاع النفطي الذي هو المحرك الأساسي لاقتصادياتها ويمكن تلخيص أهم عوامل فشل دول الخليج في تحقيقها للتنوع الاقتصادي فيما يلي:
- إن توافر الموارد الطبيعية في الخليج وفي مقدمتها النفط كان ذا أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا الأثر مصدره الجوانب التالية: (7)

- نتيجة الوفرة النفطية وما تعنيه من فوائض مالية ضخمة حيث تم توجيه عوامل الإنتاج إلى التصنيع في القطاعات غير القابلة للتداول (الخدمات).
- نمو الطلب على منتجات قطاع الصناعة التحويلية بوتيرة أعلى منه على الموارد الطبيعية. وبالتالي تميل معدلات التبادل التجاري لتكون في غير صالح بلدان الخليج.
- إن وفرة الموارد الطبيعية تضعف حوافز القطاعين العام والخاص لتميع رأس المال البشري، التي في الواقع تضعف النمو الاقتصادي.
- إذا ما نظرنا إلى الثلاثة عوامل معا: الزيادة المتراكمة في الريوع النفطية والتوزيع غير الفعال للموارد واستخدامها بكفاءة أقل وتقلب أسعار الموارد الطبيعية، فالنتيجة هي ارتفاع حدة المخاطر وعدم اليقين التي تؤثر على التخطيط والمشاريع الاقتصادية.

- ✓ تدفق رأس المال الخليجي إلى الخارج وهذا ما أدى إلى تقليل القدرة المالية للاستثمار المحلي.
- ✓ عشوائية التنوع الاقتصادي، حيث أنه لم ترافقه مراجعة محددة مسبقا هذا ما أدى إلى استخدام الفوائض المالية أكثر في دعم بعض الصناعات الأساسية وصناعة الخدمات.

ثالثا: متطلبات وشروط تحقيق التنوع الاقتصادي

ينصرف التنوع الاقتصادي إلى دراسة إمكانيات البلدان الريفية تفي القليل امن الاعتماد على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال للتغيير من التركيز إلى التنوع. وبالتالي فقدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب شروطا يمكن استخلاصها من خلال نجاح بعض التجارب الدولية وفشل أخرى وهي:

- القيام باستراتيجية تنوع طويلة نسبيا مدروسة في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي ومحاولة مزاجته بالوقائع المعاصرة.
- تعديل أسلوب الدولة الريفية في إدارة فوائدها.
- تزايد دور الدولة خاصة في تمويل المشاريع الضخمة.
- تطوير البنية التحتية والطرق وتجهيزها وإعطائها الاهتمام الكبير.
- القيام باستراتيجية تنوع تعتمد على مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تمكن من تحسين مستوى التنوع الفاعل والحقيقي.
- أن تكون غير مفروضة من الهيئات المالية الدولية حيث أن سياسات التنوع لصندوق النقد الدولي تعتمد على تسديد الديون العامة الأجنبية، إجراء عملية الخصخصة في كل القطاعات الاقتصادية بدون استثناء، تقليص الدور الاجتماعي للدولة، ضرورة، السيطرة على التضخم، إلغاء أو تقليص الدعم للسلع والخدمات، الاستمرار في تنفيذ إصلاحات هيكلية.
- تنمية قاعدة الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب.
- الاهتمام بالسياسات التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق درجة التنوع الاقتصادي.
- إدارة الفوائض المالية بتوجيهها نحو إحلال بدائل حقيقية تكون مصادر للدخل في المستقبل.
- الاهتمام بالاستثمار الداخلي والخارجي.
- اعتماد خطة للتنمية والتطوير تركز على التصنيع وهذا بناء على أن التصنيع أصبح أحد أهم أركان الاقتصاد التي ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية.
- الانتقال إلى اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات الذي يستوجب الاعتماد على التصنيع القائم على التكنولوجيا.
- الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي.
- القيام أو الدخول في التحالفات الاقتصادية والتجارية الدولية الإستراتيجية.

المحور الثاني: إمكانيات وفرص الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي

أولا: الإمكانيات الطبيعية

بتم تصنيف الموارد الطبيعية على أساس بقائها أو فنائها إلى فرعين رئيسيين هما:

- الموارد الطبيعية المتجددة التي لا تنفذ
- الموارد الطبيعية غير المتجددة التي يكون رصيدها في تناقص غير قابل للتجديد مثل الطاقة والمعادن.

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

و تمتلك الجزائر ثروة طبيعية معتبرة ومتنوعة يمكن تصنيفها كالتالي:

1 - الموارد المتجددة:

*الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والحفاظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعته، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.50% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2387100 هكتار(8)

- الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة، كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكتيف الزراعة، وتتجدد الثروة المائية في الجزائر بتساقط الأمطار والثلوج التي بلغ حجمها 100 مليار متر مكعب، وأما كمية مياهها الطبيعية (السطحية والجوفية) فقد وصلت إلى 19.2 مليار متر مكعب سنويا، مقابل 0.10 مليار متر مكعب كمياه التحلية الاصطناعية. (9)

- الموارد الحيوانية:

تتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ. وقد تطور عدد الحيوانات المنتجة للحوم والحليب والبيض والعسل خلال الفترة 2001-2006 حيث كانت نسبة الزيادة كبيرة جدا في عدد دواجن اللحوم بنسبة 125.51% ثم تليها عدد صناديق (خلايا) النحل بنسبة 102.39%، ثم الماعز بنسبة 19.98%، ثم الضأن بنسبة 13.39% ثم الأبقار بنسبة 6.27% وأخيرا دواجن البيض بنسبة 3.92% (10).

هذا التطور جاء بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال تنمية الثروة الحيوانية، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الإمكانيات والدعم المالي والمادي والمعنوي للفلاحين من أجل تشجيعهم على العمل ألفلاحي، وكذلك بدعم الشباب أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الفلاحة والاستثمار في هذا القطاع خاصة في مجال تربية الأنعام والنحل والأبقار الحلوب، تقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.

- الطاقة الشمسية:

تنتمي 89% من مساحة الجزائر إلى المنطقة الحارة والجافة المعروفة بالصحراء، وهي تتعرض للإشعاع الشمسي مدة تفوق 3000 ساعة سنويا بمعدل 500 وات للمتر مربع في فترة النهار، وهو ما يعني أن للجزائر طاقة شمسية في حالة استغلالها تقدر ب 1مليار كيلووات ساعي. مليون دولار لتوليد 150 ميغاوات

2- الموارد غير المتجددة:

- موارد الطاقة: أهمها البترول، الغاز الطبيعي.

-البترول:

يعد البترول مورد الطاقة الأكثر كفاءة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وذلك مقارنة بفعالية الاستخدام وانخفاض تكاليفها الاقتصادية، فضلا عن أنه مصدر مالي إستراتيجي تساهم مداخيله في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد، وقد وصل احتياطي

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

الجزائر من البترول عند نهاية 2010 عند 12.2 ألف مليون برميل غير أن البترول الجزائري يساهم في دعم مستوى الاحتياطي العالمي بحوالي 1% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بتصنيف الجزائر كدولة نفطية. وتعتبر الجزائر أحد أهم الدول التي تمول السوق الأوروبية والسوق العالمي لهذه المادة الإستراتيجية وقد بلغ حجم الإنتاج لهذه المادة 1809 ألف مليون برميل سنة 2010. (11)

- الغاز الطبيعي: تزخر الجزائر باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي (4500 مليار متر مكعب) وتصنف في المرتبة العاشرة عالميا وذلك حسب التقرير العالمي للطاقة سنة 2010. وبلغ إنتاج هذه السنة 72.4 مليون متر مكعب سنة 2010. ثانيا: الإمكانيات البشرية

إن مصطلح الثروة البشرية يعكس الأهمية النسبية للعنصر والفاعل والأهم في نجاح أي مشروع أو مؤسسة أو حتى دولة. والجزائر تملك ثروة بشرية لا يستهان بها حيث بلغ عدد سكانها في مطلع جانفي 2015، 39.5 مليون نسمة، أكثر من 55% منهم دون 30 عاما، بمعدل نمو ديمغرافي يقدر ب 2.15% مقارنة بسنة 2013. وتعتبر القوة العاملة ذلك القسم من السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي، وهي عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح يمكن أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة. سواء كانوا مشغولين فعلا أو عاطلين عن الشغل، وتقدر نسبة القوى العاملة في الجزائر ب 41.8%. تتوزع هذه العمالة بين القطاعات المختلفة حسب مسار وتوجهات التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على مساهمة القطاعات الاقتصادية في عملية التنمية، وتنقسم هذه العمالة في بداية سنة 2015 كالآتي 8.7% في قطاع الزراعة، الصناعة 13%، تجارة وخدمات 61.6%، البناء والأشغال العمومية 16.8%، يحتوي القطاع الخاص على نسبة 58% في حين تشغل نسبة 42% في القطاع العام. حسب الديوان الوطني للإحصائيات تنقسم هذه الفئة من حيث مستواها التعليمي إلى 16% بدون مستوى دراسي، و 42.1% مستوى ابتدائي و 51.6% مستوى متوسط، و 41.6% في التعليم الثانوي، و 53.6% ذوي مستوى التعليم العالي. (12)

ثالثا: فرص الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي

1- امتلاك الجزائر قاعدة صناعية:

من المعروف أن الجزائر تكتسب قاعدة صناعية ثقيلة بإمكانها أن تكون منبعاً ومصدراً لنشوء صناعة خفيفة متعددة القطاعات والمجالات ذات قيمة اقتصادية يتم توزيعها توزيعاً جيداً في شكل مراكز صناعية تضمن من خلالها الدولة التنوع في الإنتاج الصناعي بالحجم الذي يلي احتياجات الطلب الداخلي من المواد الأولية والسلع النصف مصنعة والتجهيزات التي تحتاجها القطاعات الأخرى لاسيما الفلاحة والمنسوجات والصناعة الغذائية والأدوية.

2- تميز الجزائر بمحيط تجاري متعدد الشركاء التجاريين:

في الواقع تتميز الجزائر بمحيط تجاري متعدد الشركاء التجاريين الدوليين من كل القارات ما يمكنها من ولوج الأسواق العالمية وهو الأمر الذي سوف يتيح وبشكل تدريجي تحقيق الزيادة في القيمة المالية للصادرات والانخفاض في للقيمة المالية للواردات وهو ما سوف ينعكس بالإيجاب على ارتفاع قيمة الدينار الجزائري وحجم احتياطي الصرف من النقد الأجنبي .

المحور الثالث: دور الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي

أولاً: السياسات التنموية المتبعة لتنوع النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي الموجه

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

كان الهدف من السياسات الاقتصادية التنموية في ظل النظام الموجه المبني أساسا على فكرة التخطيط المركزي للاقتصاد في مراحله الأولى ما يلي:

- تحضير الوسائل المادية و المادية والبشرية الكفيلة ببناء قاعدة صلبة لاقتصاد متنوع في المدى المتوسط من خلال إنشاء قطاع المحروقات يكون قائدا و محركا ومصدرا لتمويل قطاعات الاقتصاد الأخرى وهذا في ظل تطبيق الدولة لنظرية النمو الغير متوازن
- إنشاء قطاع عام مصرفي ومنتج من رأس مال الدولة يتكون من مؤسسات مالية والاقتصادية تتوزع على جميع القطاعات
- بناء قطاع للصناعات الثقيلة يدعم القطاع الزراعي بالتجهيزات و يعمل على خلق قطاع للصناعات الخفيفة
- و في واقع الأمر تم تجسيد هذه الأهداف فعليا خلال فترة السبعينات حيث حققت الجزائر بعض التنوع في النشاط الصناعي والزراعي.

إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه النتائج في سنوات الثمانينات خاصة بعد سنة 1986 ، فلقد برزت في الاقتصاد الوطني عدة مشكلات كان من أهمها:

- ✓ مشكلة القطاع المنتج الوحيد المتمثل في قطاع المحروقات .
- ✓ مشكلة الممول الوحيد للاقتصاد والخزينة العمومية .
- ✓ مشكلة عدم كفاية مصادر التمويل المحلية في تمويل النشاط الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام.
- ✓ مشكلة تمويل المشاريع الاستثمارية المخططة.
- ✓ مشكلة توقيف المشاريع الاستثمارية لاسيما تلك المتعلقة بالمنشآت القاعدية الكبرى والصغرى.
- ✓ مشكلة فقدان التوازن الاقتصادي نتيجة قلة الإنتاج من السلع والخدمات المنتجة .
- ✓ مشكلة نمو الطلب الكلي نتيجة التزايد السكاني .
- ✓ مشكلة تزايد الواردات الخارجية والذي يعني تغطية مستمرة للاستهلاك الداخلي بكل أشكاله من خلال الاستيراد.
- ✓ مشكلة تدهور ميزان المدفوعات، الذي تضاعف وأدى إلى تراجع كبير في احتياطي الصرف من العملة الأجنبية والذي لم يتجاوز المليار دولار في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات .
- ✓ مشكلة تغطية النفقات العامة و عجز الميزانية العامة من خلال الاقتراض الخارجي.
- و في ظل تفاقم الوضع وتدهور التوازنات المالية والاقتصادية بفعل هذه الإشكاليات المذكورة سابقا لجأت الدولة إلى انتهاج سياسات استدرائية استهدفت من خلالها، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تقسيمها إلى وحدات وفروع مع منحها الاستقلالية العضوية والمالية عن المؤسسة الأصلية و هذا من أجل:
- ✓ علاج معضلة نقص الإنتاج وندرة السلع في السوق.
- ✓ تقليص معدلات الضخم العالية.
- لكن نجد في النهاية أن سياسة إعادة الهيكلة فشلت ولم تنجح الدولة في تحقيق أهدافها المرجوة بنسبة كبيرة مما جعلها تعيد النظر في مسألة منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الأمر الذي أدى إلى:
- ✓ انتهاج سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام وهذا باستثناء المؤسسات الاستراتيجية الكبرى.

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص والذي عكس رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار الخاص، و بالتالي دعم المبادرة الفردية من خلال توفير المناخ لرأس المال الخاص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بديلة عن مؤسسات القطاع العام تتولى عملية تنويع النشاط الاقتصادي ومن ثم إعادة التوازن الاقتصادي .
- و بناء على ما سبق أدت تقلبات أسعار النفط إلى المظاهر السلبية التالية:
- ✓ اخفاق برامج التصحيح الاقتصادي فشل سياسة إعادة الهيكلة و تفاقم الدين العام .
- ✓ فشل خطط التنمية الاقتصادية المنتهجة بشكل عام في ظل النظام الموجه و الذي قاد الدولة بعد ذلك إلى التخلي عن النظام الاشتراكي الموجه.
- ✓ تبني قواعد نظام السوق الليبرالي لإدارة الاقتصاد الوطني .
- ولقد أدى التحول إلى تطبيق مبادئ اقتصاد السوق إلى قبول سياسات صندوق النقد الدولي و التي شملت:
- ✓ العمل على استعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني .
- ✓ العمل على تخفيض معدل التضخم المرتفع.
- ✓ العمل على تخفيض مستوى البطالة الذي حلفه إفلاس القطاع العمومي.
- ✓ لاستمرار في منح مكانة أكثر للقطاع الخاص.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تحرير الأسعار و تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ إعطاء دور كبير للسياسة النقدية بد السياسة المالية.
- ثانيا: سياسات اقتصادية إنعاشية في ظل اقتصاد السوق :
- هي سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات. و تجدد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكيترزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. و تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي(بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010): (13)
- ✓ تنشيط الطلب الكلي.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تهئية و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- وتفصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من أهداف المخططات ثلاث كما يلي:
- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
 - تحسين الإطار المعيشي للسكان.
 - دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.
 - دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل.
 - دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري.
 - تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
 - دعم قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.
 - تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية والتعليم، التعليم العالي، التكوين المهني والصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
 - تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
 - دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
 - دعم القطاع الصناعي العمومي.
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.
- و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانب بالطلب أو بالعرض على الوسائل التالية: (14)
- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب، مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة، و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
 - الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، و بالتالي على مختلف السلع و الخدمات.
 - مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية و تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، و هي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة.
 - تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، و بالتالي حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.
 - تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
 - القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات أو برامج التكوين المهني و الجامعي.
- و لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر شروط أهمها: (15)
- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج و القيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.
 - أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية وليست الأجنبية.
 - أن لا تعتمد المؤسسات على زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.
 - أن يكون معدل التضخم معقولا و متحكما فيه.

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

ثالثاً: نتائج البرامج الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي

جدول رقم (01): التوزيع القطاعي بالنسب المئوية (%) إلى إجمالي الناتج الداخلي.

القطاعات	قطاع الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	خدمات خارج	خدمات
السنوات		خارجة	العمومية	الإدارة	عمومية
2000	8.40	7.05	8.12	20.43	10.3
2001	9.67	7.34	8.42	22.48	11.08
2002	9.19	7.18	9.03	22.72	11
2003	9.69	6.55	8.48	21.52	10.53
2004	12.7	9.9	8.25	21.11	9.2
2005	7.7	7.6	7.46	20.07	4.8
2006	10.3	5.8	7.91	20.05	7.3
2007	9.8	4.3	8.86	20.53	15.4
2008	6.6	4.7	8.7	19.91	9.7
2009	9.3	5.7	11.0	23.6	12
2010	8.5	5.1	10.6	21.6	13.2
2011	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4
2012	9.0	4.6	9.3	20.1	16.9
2013	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	10.6	5.0	10.8	25.2	16.3

من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

جدول رقم (02): نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات

السنوات	الصادرات خارجات	إجمالي الصادرات	النسبة
	المحروقات - مليار	مليار دج -	%
2000	590	21651	2.7
2001	560	19091	2.9
2002	591	18700	3.2
2003	472	24465	1.9
2004	667	32217	2.1
2005	746	46334	1.6
2006	1132	54741	2.1
2007	980	60590	1.6
2008	1386	78590	1.8
2009	766	45186	1.7
2010	967	57091	1.7
2011	1227	72889	1.7
2012	1153	71736	1.6
2013	1050	64713	1.6
2014	1634	59996	2.7

من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

جدول رقم (03): توزيع الواردات بالنسب المئوية (%) إلى إجمالي الواردات - الوحدة

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد أولية	المواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	المواد الاستهلاكية
2000	25.21	1.13	5.29	18.08	0.88	29.67	19.70
2001	24.79	1.02	4.69	18.42	1.62	34.72	14.76
2002	22.73	1.16	4.33	19.32	1.22	36.64	14.57
2003	19.95	0.30	4.81	21.12	0.90	36.91	15.73
2004	19.74	0.92	4.27	19.95	0.91	38.89	15.22
2005	17.62	1.03	3.68	20.08	0.70	41.15	15.26
2006	17.71	1.14	3.92	23.17	0.46	39.74	14.03
2007	17.95	1.17	4.80	25.57	0.52	36.10	13.67
2008	17.74	1.49	3.51	25.36	0.43	32.95	16.47
2009	14.92	1.39	3.05	25.72	0.59	38.27	15.82
2010	14.96	2.35	3.48	24.94	0.83	42.57	10.82
2011	19.95	2.35	3.61	21.64	0.78	36.79	10.57
2012	16.61	9.12	3.38	19.57	0.60	24.59	18.87
2013	16.54	7.59	3.17	19.54	0.87	27.97	19.35
2014	17.87	4.60	3.07	20.84	1.06	30.69	16.76

من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

المحور الرابع: التنوع الاقتصادي المطلوب

يمكن للبلاد تفعيل السياستين المالية والنقدية في اتجاه سياسة اقتصادية جديدة عميقة تعتمد على نموذج النمو المتوازن، أي بتحريك القطاعات الراكدة أهمها (الفلاح، الصناعة، السياحة، التجارة والاستثمار) التي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد. وذلك من خلال العمل على نظرية اليقظة الإستراتيجية والتوازن العام الكلي واستشراف اتجاهات سوق النفط. ويمكن للدولة تحقيق التنوع الاقتصادي المطلوب من خلال:

1- في مجال المالية العامة والاهتمام بالاستثمار الخاص.

من الطبيعي أن يزداد دور الدولة فيما يتعلق بتنوع النشاط الاقتصادي و ليس العكس لذلك فمن واجب الدولة استغلال الظروف الحسنة والفرص المناسبة لاجتياز اقتصاد مرحلة الطاقة الانتقالية و القطاع الواحد و السلعة الواحدة، فالجزائر يمكنها تحقيق التنوع الاقتصادي بشرط أن تتمتع الدولة باستمرار بدور المنظم و المرافق و المشجع عبر:

- العمل على زيادة الاستثمار العمومي لتشجيع الاستثمار الخاص على تنوع نشاطه الاقتصادي و الذي يعمل على المدى القصير والمتوسط على نمو رأس المال الثابت و المخزون للاقتصاد الوطني مما يحد من معدلات البطالة، لاسيما في ظل وجود سوق داخلية يزداد فيها الاستهلاك العمومي و الخاص

- استبعاد اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من الهيئات المالية والبنوك الأجنبية لما لتراكم للدين الخارجي من انعكاس سلبي على سير عملية التنوع الاقتصادي في المستقبل البعيد

- الاستثمار في توفير التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة منخفضة، مدعومة من ظرف خزانة الدولة للاستثمار الخاص هذا مع بذل جهود أكبر لخلق سوق مالية للمستثمرين الخواص والصغار والكبار.

- الاستثمار في التوسع فيما يخص مشروعات الصناعات الخفيفة مع منحها بعض التخفيضات والإعفاءات الضريبية .

- التحكم في معدل التضخم ليكون ضمن الحدود المشجعة لتنوع النشاط الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات.

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

- تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية متوسطة و طويلة الأمد يتم تمويلها من ادخار الدولة، مع ضرورة استكمال و استهلاك اعتماد كل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تم إطلاقها سابقا في جميع القطاعات و المجالات، مع استمرار الدولة في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة لاسيما تلك المتعلقة بتطوير البنية التحتية بمختلف أنواعها وتجهيزها مع المواصلة في إعطاءها الاهتمام الكبير .
- تحفيز رجال الأعمال أصحاب الشركات والكبيرة ذوي الأرباح العالية من دفع ضرائب أكبر للمساهمة ف إلى جانب خزينة الدولة ي دعم نشاط المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع دفع منتدى رجال الأعمال للالتزام أكثر فأكثر بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه اليد العاملة .
- تخفيف العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة العاملة في القطاعين العام والخاص ذات الأجور والرواتب الضعيفة .
- اعتماد برنامج للتنمية والتطوير تركز على التصنيع والذي ينبغي على أن التصنيع قد أمسى احد أهم أركان الاقتصاد التي ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية
- العمل على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للتوسع داخليا إي تحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التوسع خارجيا أي التصدير.
- تشجيع إنشاء مشروعات استثمارية صناعية وطنية و أجنبية مشتركة من خلال عمل الدولة على زرع الاطمئنان والأمان وضمان الربحية للمستثمر الوطني و الأجنبي
- الاهتمام أكثر بالاستثمار الخاص في السياحة لاسيما الصحراوية منها.
- 2- في مجال التعليم و البحث العلمي و التكوين و التدريب المهني.زيادة مستوى اهتمام الدولة بالاستثمار في التعليم والمعرفة و التدريب المهني .
- زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير لرفع عدد الباحثين في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- تطوير مساهمة البحوث العلمية التطبيقية في تطوير المنتج حتى تسمي و تصبح الموارد البشرية للشركات و المؤسسات الوطنية قادرة على الابتكار .
- تظافر البحوث العلمية مع العملية الإنتاجية عن طريق تعليم مكثف تدريجي وصولا إلى الاستقلال التكنولوجي والابتكار المستمر.
- الاستثمار في قطاع التعليم لتوفير اليد العاملة المختصة لخدمة مشاريع التصنيع والتنمية.
- إنشاء معاهد ا و مراكز للتفكير العلمي .
- إنشاء مراكز للتدريب و التكوين المهني .
- تقوية العلاقة بين مراكز البحوث العلمية والمؤسسات الإنتاجية للقطاع الخاص والعام.
- 3- في مجال اكتساب و استخدام التكنولوجيا
- الانتقال إلى تطبيق اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تطوير المشاريع في مجال الاتصال والمعلومات والانترنت.
- إدخال التكنولوجي الحديث في جميع القطاعات الاقتصادية والتدريب عليها.
- تقوية الوعي بضرورة التقليد ثم الابتكار والتطوير التكنولوجي حتى يصبح جزءا من ثقافة المؤسسات الاقتصادية.

التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟

- بناء المدارس الفنية و إنشاء معاهد العلوم والتكنولوجيا، إنشاء معاهد علمية كليات تقدم دراسات وبرامج تتوافق مع الخارج .

4- في مجال تدريب و تنمية الموارد البشرية.

- التركيز على التعليم الفعال والتدريب الفني ثم العمل على الاستفادة من قدرات الموارد البشرية البدنية و الذهنية لتحويل الاقتصاد من وضعه الحالي إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والإنتاجية العالية
 - وضع اطر تحفيزية تهدف إلى ضم و اكتساب المزيد من الموارد البشرية ذات المهارات العالية إلى المهن العلمية والتقنية
 - تنمية الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الاقتصادية و التنوع الاقتصادي
 - مان عدد كاف من الموارد البشرية و الإطارات العالية والمتوسطة المدربة في ميادين العلوم والتكنولوجيا
 - التركيز على تنمية الموارد البشرية كثروة أساسية لتكوين إدارة جيدة و إيجاد قيادة ماهرة من خلال تعليم جيد
 - تأهيل الموارد البشرية لسوق العمل في مجالات علوم الهندسة الميكانيكية والكهربائية
- 5- في مجال التصنيع:**

- الاعتماد على التصنيع القائم على التكنولوجي.
- تشجيع التعاون بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية في مجال التركيب والتجميع للمنتجات ثم التدرج نحو تصنيع المنتج الأصلي من خلال عمل لتصميم منتج وطني محلي بعد إدخال التعديلات عليه.
- تنفيذ خطط اقتصادية تقوم على تنمية الصناعات الخفيفة الكثيفة العمالة من خلال استيعاب التكنولوجيا و ذلك بتطبيقها ثم اعتمادها في تطوير منتجات جديدة محلية الصنع كبديل للواردات.
- التركيز على تنمية أكبر للصناعات الثقيلة و الكيماوية في المجال المدني والعسكري.

النتائج المستخلصة:

- إن تجارب التنوع الناجحة في عدد الدول اعتمدت في الأصل على تنمية العنصر البشري لنجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي.
- إن مطلب التنوع يستدعي إجراء تغييرات جوهرية ليس في هياكل الإنتاج فقط، بل في استراتيجيات التنمية والخريطة الجينية القطاعية للاقتصاد بالجزائر حيث يجب أن تواكب آخر التطورات العالمية في صناعة ما أو سلعة ما تمتلك فيها ميزة نسبية، وأن توظف كافة الوسائل العلمية والمعرفية والتقنية فضلا عن أساليب التسويق المتطورة لتحقيق هدف رفع القدرة التنافسية.
- بالرغم تبني الجزائر مفهوم التنوع الاقتصادي كإستراتيجية طويلة الأجل في مسيرتها الإنمائية فان المؤشرات الحديثة لا تفيد بوجود تحسن كبير في هذا الاتجاه، فحتى النجاح المحقق مرتبط ارتباطا وثيقا إلى قطاع النفط نفسه حيث أن ذلك الارتباط يكون عبر آلية الإنفاق العام لاسيما الاستثماري منه، فلا يزال قطاع النفط يلعب دور القطاع المهيمن لنمو القطاعات الأخرى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. لذلك يجب قياس دور القطاع النفطي في تنمية القطاعات الأخرى وشدة ارتباطهما.
- يجب القيام باستراتيجية تنوع مبنية على اقتصاد المعرفة .

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

- يجب مراجعة السياسات الاقتصادية، فلو قامت الحكومات السابقة بمراجعة السياسات الاقتصادية المطبقة سابقا لكان بمقدورها تحديد السلبات و مواطن الضعف، ثم علاجها ثم الانطلاق في سياسة اقتصادية جديدة من خلال استغلال الإيجابيات و مواطن القوة التي تراعي التبعثرات السابقة.
 - و عموما يتطلب التنوع الاقتصادي سياسات اقتصادية تركز على :
 - التنوع الخاص المرتبط بالمزايا النسبية للموارد المتاحة في الاقتصاد الجزائري
 - الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية
 - ضرورة نشر ثقافة حوكمة الشركات
 - تحسين مناخ الاستثمار
 - العمل أكثر على ترقية تنافسية بيئة الأعمال
 - إشراك و استشارة القطاع الاقتصادي الخاص في كافة البرامج الاقتصادية التي تنوي الحكومة تنفيذها
 - مراجعة السياسات المتعلقة بالميزانية العمومية خاصة الإنفاق الجاري
 - مراجعة السياسات المصرفية التي تتيح الزيادة في قروض الاقتصاد الموجهة للقطاعات التي تحقق النمو الاقتصادي السريع
 - مراجعة السياسات التجارية لزيادة صادرات السلع الحقيقية و تقليل الواردات من خلال وضع سياسات قطاعية تسمح بتنمية شاملة و مستدامة لقطاعات الفلاحة، و الصناعة و الخدمات لاسيما السياحة الصحراوية
 - مراجعة الجانب القانوني والتشريعي
 - التكوين النوعي للموارد البشرية
- قائمة المراجع:

1- مجيد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط، ص 13.

2- UNITED NATION-NATIONS.UNIES ,UNFCCC Workshop on Economic Diversification FRAME Work convention on climate change- sectretariat, Teheran, 18-19 October 2003,pag6.
3-Stephen M. Kapunda, Diversifications and (4) porety Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)-(2003) No.2, pag 51.

- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي وأبعاده في بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 4الواحد والثلاثون، 2014، ص 57 .
- 5- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 07.
- 6- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل لعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد الثالث، 2015، ص 1361 .
- 7- Majid Al Moncef, The contribution of the oil sectoroto Arab economic développement , OFUD_PAMPHLET Séries, vienna, 2006,p 10-11.
- 8- لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الانتاج والمساحة، مجلة الآفاق، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 1998، ص 4.

-Boualem Remini, la problématique de l'eau en Algérie, office des publications universitaire, Alger 92005, p17

التنوع الاقتصادي: أي استراتيجية للجزائر؟

- 10- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص143.
- 11- [http:// www.onefd.edu.dz](http://www.onefd.edu.dz) consulté :20/03/2016 a 11h.
- 12- موقع الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz
- 13- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014. www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm
- 14- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، العدد 2012/10، ص148.
- 15- نفس المرجع السابق، 149.